الاعتدال ردّه الى الحجاب ومواشد العذاب على العارفين حتى كان الشبلي رحمه الله
يقول اللهم ما عذبتني شيئا فلا تعذبني بمنع الحجاب عن شهودك وسمعت اخي اصلاه الله
رحمه الله يقول طول الطمانينة في الركوع والسجود خاص بالاكابر وطول القيام
والاعتدال للخاص والاصاغر فان الاصاغر اذا كان احدهم قائما كان في غاية الاضطرار
والاكابر اذا كان احدهم قائما كان في غاية التعب ولذلك لو دمت اقدامهم من طول
القيام غادة وان كان ذلك لا يشتد بالاحساس بالتعب كما اذا غاب بلذة المشاهدة
لربه عن نفسه فان السنة تكون عندئذ كلحة بارق لا يحس فيها بتعب فافهم وسمعته
يقول ينبغي للمصلي اذا كان وحده ان لا يركع حتى تخلي له عظمة الله تعالى في بصيرته عن القيام
فمتى لك يومئذ بالركوع ومتى اقوم على الوقوف فهو بالخيار ان شاء ركع وان شاء
طول القراءة ولكن موضوع الركوع ان لا تفعل الا عند تجلي العظمة التي لا يطيق العبد
القيام معها فاذا رأيته قد ركع فتعلم انه قد احكم من يشاهد عظمة
الله التي تتجلى لقلبه فاحكم من كان غافلا عن ذلك في قيامه او ركوعه او سجوده فتعلم
مثل هذا طول الطمانينة والاعتدال في حقه افضل وهو رحمه به عكس من كان حاضرا
مع ربه من الاصاغر وكان تعب مثل هذا في ركوعه كالادمان لتحمل ثقل العظمة التي
تستقبله في السجود حين يكون اقرب ما يكون من حضرة ربه كما ورد وربما استحضر الصاغر
عظمة الله فاندهش لكأنه فلم يستطع كمال الرفع وربما استحضر بعض الاصاغر
عظمة الله تعالى في الركوع او السجود فكاد روحه ترتمي منه فيأذن الى الرفع
من الركوع او السجود يسيرا من غير بطء مثل هذا انما يعذر في عدم اتمامه الطمانينة
وهو في السجود اكثر عذرا كما جرب ومن اراد الوصول الى قوة ذلك فليصبح حواسه
في السجود وينتفي الكون كله عن عينه بحيث ينسى كل شيء الا الله تعالى فانه عندئذ تحترق
وتذوب مفاصله ولو لا حلوسه للاستراحة لما استطاع النهوض الى القيام
وقد كان صلى الله عليه وسلم يطول الاعتدال تارة ويخففه اخرى تشريعا لتخفيفا
امته واقويائهم وفي الحديث كان صلى الله عليه وسلم تارة يطول الاعتدال عن
السجود حتى تقول قد نسي ويخففه تارة حتى كانه جالس على الرصفاء الحجارة
الحماة قال ابن دقيق العيد وقد ورد في جلسة الاستراحة انه كان يسرع بها تارة ويتأنى
بها اخرى بحسب تعاذل ذلك التجلي الواقع في السجود تشريعا للامرين والتخفيف
من امته فان قلت فهل الاولى للقوي على تحمل العظمة الحاصلة له في السجود

ان

ان يترك جلسة الاستراحة لعدم الحاجة اليها او يفعلها تاسيا بالشارع صلى الله
عليه وسلم فالجواب الاولى له الجلوس للاستراحة فعند كون الجلوس للاستراحة
متى اخر عند التعرض تحمل العظمة الحاصلة للعبد في السجود ولا يقال ان مثله
كالعبث في الصلاة فيعد حاجة انتهى فان قلت فانتم قلتم في حديث لا صلاة لمن
لم يقم صلبه في الصلاة فالجواب ان معناه لا صلاة له كاملة لانه لا طاقة له
بطول المكث في الركوع والسجود ومتى خاص بالاصاغر كما مر ولو انه طول ذلك الموقف
روحه او ضجر وتعلق فخرجت روحه من الحضرة واذا خرجت من الحضرة فلا صلاة
له اصلا او صلاته حداج ووجه القول الاول انه متى خرجت روحه من شدة الضجر
والضيق صار وقوفه كالمكره على الصلاة بلا ايمان ولا نية فصلاته باطلة لانوائها
فيها ولا تسقط فان احدا لم يسمع صلاته قلنا له مثل الاتيان في ما قررناه
لانه قد قررنا ان ظهور الاعتدال الخاص بالاصاغر وقد كان المسي صلاته وموطلاه
ابن رافع الزرقي من الاصاغر كما اشار اليه قولهم انه مسي صلاته ولم يكن من اكابر
الصحابة لان اكابر الصحابة لا يسمى احدهم بالمسي صلاته فكان امره صلى الله عليه وسلم
للمسي صلاته بالطمانينة ولمن فعل مثل فعله رحمة به جوفا عليه ان يتشبه بالاكابر
في عدم تطويل الاعتدال فتزهق روحه فيخرج عن حضرة ربه عز وجل او يقع في
النفاق باظهار القوة في التشبه بالاكابر فكانه صلى الله عليه وسلم قال له
ثواقعاك لك في صلاتك كلما مات لم تبلغ مقام الاكابر او افضل لك من باب
الكمال لامن باب الوجوب وقد علمت من جميع ما قررناه ان الائمة ما بنوا قواعد
قواعدهم الا على مشاهد صحيحة تشريعا للامة ونفعا للشارع صلى الله عليه وسلم
وان اصل الرفع من الركوع والسجود متفق عليه بين الائمة وانما اختلفوا في المبالغة
في الرفع او عدم المبالغة فالاكابر يقدرون على تواتي التجليات في الركوع والسجود
والاصاغر لا يقدرون على ذلك الا بعد مبالغة في الرفع منهما وقد قدمنا ان من وصل
الى محل القرب لا يوم بالرجوع الى محل الحجاب الا لحكمة ولعلها عجزه عن تحمل
تواتي تجليات الحق تعالى على قلبه في ركوعه وسجوده فان قيل فما الحكمة في تثنية
السجود دون الركوع في غير صلاة الكسوف فالجواب حكمته تقبل التجلي الواقع
في السجود دون الركوع فلذلك امر العبد بالرفع من السجود دون الرجوع اليه بعد
اعتداله تنفيسا له ورحمة به ليكمل الدعاء والاستغفار في السجود في حق نفسه

بحديث مم